

بيان صحفي
٥ نوفمبر ٢٠٠٩

قرر البنك المركزي الإبقاء على سعري العائد علي الإيداع والإقراض لليلة واحدة و سعر الائتمان والخصم دون تغيير.

ارتفع معدل التضخم وفقاً للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين إلي ١٠,٨% في سبتمبر ٢٠٠٩ مقارنة ب ٩% في أغسطس ٢٠٠٩، وفي ذات الوقت فقد ارتفع مقياس معدل التضخم الأساسي للبنك المركزي المصري، الذي يستبعد بنود الطعام التي تتسم أسعارها بالتقلبات الحادة وهي تحديدا الفاكهة والخضروات إضافة إلي الأسعار المحددة إداريا من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين ، ليسجل بذلك معدلا سنويا بلغ ٦,٣% في سبتمبر ٢٠٠٩ - مقارنة ب ٥,٨% في الشهر السابق- وهو في الحدود المقبولة لدي البنك المركزي المصري.

ولقد استمرت أسعار الفاكهة و الخضروات ، في أن تكون العامل الرئيسي في تغير مستوي معدل التضخم وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مساهمة ب ١,١ نقطة مئوية في الزيادة الشهرية خلال سبتمبر ٢٠٠٩ البالغة ١,٨ نقطة مئوية. وقد جاء ذلك استمرارا للاتجاه الذي بدأ منذ فبراير ٢٠٠٩ حيث أدت الصدمات الناتجة عن زيادة أسعار الفاكهة و الخضروات ، إلي زيادة معدل التضخم وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين، حيث أسهمت بنحو ٥,٤% من معدل التضخم البالغ ١٠,٨% في سبتمبر ٢٠٠٩. وفي ذات الوقت فإن الزيادة في معدل التضخم الأساسي جاءت أساسا نتيجة زيادة في أسعار الطعام وبصفة خاصة اللحوم والسكر، بينما استمرت أسعار الخدمات وأسعار التجزئة دون تغيير بوجه عام منذ فبراير وإبريل ٢٠٠٩ علي التوالي.

وقد سجل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٤,٧% خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، وهو نمو أفضل مما كان متوقعا في بداية الأزمة المالية العالمية، وإن ظل أقل من متوسط المعدل خلال الثلاث سنوات السابقة البالغ ٧% وهناك مؤشرات إيجابية تشير إلي انخفاض في معدلات التباطؤ في الاقتصاد العالمي خلال الشهور الأخيرة وتحسن التوقعات المستقبلية الخاصة به. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك، إلي جانب الإجراءات المالية والنقدية المتخذة محليا، إلي توافر مناخ إيجابي للاقتصاد المحلي.

وبناء علي ما تقدم فإن لجنة السياسة النقدية تري أن المستوي الحالي لأسعار العائد لدي البنك المركزي المصري مناسباً وداعماً لتحسن الاقتصاد المحلي، ويؤدي في ذات الوقت إلي الحفاظ علي معدل التضخم الأساسي في الحدود المقبولة لدي البنك المركزي المصري في الأجل المتوسط.

وسوف تستمر لجنة السياسة النقدية في المتابعة لكافة التطورات الاقتصادية ولن تتردد في تعديل أسعار البنك المركزي المصري الأساسية للعمل علي تحقيق استقرار الأسعار في الأجل المتوسط.

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد – وحدة السياسة النقدية

ت : ٢٧٧٠١٣١٥

بريد الكتروني: monetary_policy@cbe.org.eg